الأمم المتحدة

E/CN.17/2011/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 February 2011
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة عشرة

من ٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات

تقرير اجتماع لجنة التنمية المستدامة الرفيع المستوى المعقود بين الدورات بشأن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

بنما سيتي، ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

أولا - المقدمة ٢

ثانيا - الجلسات واجتماعات المائدة المستديرة ٤

ثالثا - موجز رئيس اللجنة للجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة ٧

رابعا - المرفقات .....

* E/CN.17/2011/1

110311 110311 11-23890 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المقدمة

١ – بطلب من الدول الأعضاء خلال الدورة الثامنة عشرة وكمساهمة في العملية الاستشارية التي تعقد بين الدورات للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماع ما بين الدورات الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة بشأن الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي استضافته حكومة بنما. وعقد الاجتماع في بنما سيتي يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢ – وحضر الاجتماع ١٥٥ مشاركا يمثلون دولا من أفريقيا (١٠) وآسيا (١٨) وأوروبا الشرقية (١١) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٦) وأوروبا الغربية وبلدان أخرى (٢٧)، بما في ذلك أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وحضر الكرسي الرسولي كمراقب. وكان الاتحاد الأوروبي ممثلا فيه كذلك. وكانت الأمم المتحدة ممثلة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وكان هناك كذلك عددا من ممثلي المجموعات الرئيسية. وبالإضافة إلى الهيئة البيئية الوطنية، كان البلد المضيف، بنما، ممثلا أيضا بوزارة الخارجية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، والأمانة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكارات، والجمعية الوطنية للمحافظة على الطبيعة، والهيئة البحرية البنمية وهيئة قناة بنما والهيئة المكلفة بحماية المستهلكين والمحافظة على المنافسة.

٣ – وبنيت المناقشات على وثيقتي معلومات أساسية، تتضمن أولاهما استعراضا للخيارات من أجل بنية مؤسسية للإطار العشري للبرامج، وتتضمن الثانية المعايير والمبادئ التوجيهية للبرامج المحتملة، ومرفقا يجمع البرامج المعروضة كنتيجة لطلب تقديم برامج. ويمكن الاطلاع على الوثيقتين في الموقع الشبكي للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في العنوان:

http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_scpp/scpp_tenyearframprog.shtml

٤ – ويرد مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. ويشكل الاستهلاك والإنتاج المستدامان واحدة من الغايات الثلاث العامة والمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة إلى جانب القضاء على الفقر وإدارة الموارد الطبيعية من أجل حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - وتم إظهار التزام سياسي قوي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك بوسائل شتى منها اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإقرار استراتيجيات إقليمية بشأن هذين المفهومين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والعالم العربي، ووضع برامج وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين وتكثيف الجهود لإدخال الاستهلاك والإنتاج المستدامين في صلب خطط التنمية.

٦ - والالتزام السياسي الرفيع المستوى بتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين تجلى مؤخرا في الخطة الاستراتيجية المستكملة والمنقحة للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، التي تتضمن هدفا متعلقا بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (هدف آيتشي رقم ٤ المتعلق بالتنوع البيولوجي): ''بحلول عام ٢٠٢٠ على أبعد تقدير، سيكون كل من الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذوا خطوات من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين أو نفذوا خططا من أجل ذلك وجعلوا آثار استعمال الموارد الطبيعية لا تتعدى الحدود الايكولوجية الآمنة''[(١)].

٧ - وخلال المناقشات حول الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة، عُرضت التجارب الناجحة في ما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، لكن لوحظ أن المبادرات غالبا ما كانت مجزأة لا تغتنم الفرص من أجل تحقيق التآزر. ولاحظت الوفود أن هناك حاجة لإطار عشري للبرامج من أجل توفير الدعم الدولي المعزز والمتناسق لمختلف السياسات الموجودة والمبادرات الأخرى على الصعيدين الوطني والإقليمي وكذلك لمساعدة الدول الأعضاء وذوي المصلحة الآخرين على مجابهة تحديات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الجديدة والناشئة. إن المبادرات التي ظهرت إلى حد الآن، مثل عملية مراكش[(٢)]، طوعية من حيث طبيعتها، وبالرغم من

(١) الخطة الإستراتيجية المستكملة والمنقحة للتنوع البيولوجي وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر المنعقد من ١٨ إلى ٢٩ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بناغويا، اليابان. وتضم ''أهداف آيتشي'' ٢٠ هدفا رئيسيا منظمة حسب خمسة أهداف إستراتيجية. ويعالج واحد من هذه الأهداف الأسباب الكامنة وراء فقدان في التنوع البيولوجي ويشمل ''الهدف ٤'' (انظر UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر x/2).

(٢) عملية مراكش، التي انطلقت في عام ٢٠٠٣ كاستجابة للفصل الثالث من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، هي منتدى عالمي وغير رسمي لذوي المصلحة المتعددين من أجل تشجيع تنفيذ السياسات وبناء القدرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعم استحداث إطار عشري للبرامج. ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة الوكالتين الميسرتين لهذه العملية مع مشاركة نشطة للحكومات الوطنية والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرين.

كونها فعالة كوسيلة مؤقتة لجمع الأوساط المعنية وتبادل المعارف والمعلومات بين البلدان والأقاليم، فإنها تفتقر لآلية رسمية من شأنها كفالة الاستدامة.

٨ - واعترفت اللجنة بأن الإطار يمكن أن يوفر منبرا من أجل التبادل الواسع للخبرات والدروس المستخلصة وأفضل الممارسات والمعارف على مستويات متعددة، وقد يسمح بتكرار المبادرات الناجحة وتكثيفها. وبإمكانه كذلك أن يساعد البلدان في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافها وغاياتها الخاصة بها. ولاحظ كثير من المندوبين أن الإطار كفيل بأن يساعد على تعبئة الدعم التقني والمالي الضروري لتنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية.

٩ - وسيكون الاجتماع المعقود ما بين الدورات مهما بالنسبة لنجاح الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي المقرر أن يعقد من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١١، ولمفاوضات الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المقرر عقدها من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ حول الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

ثانيا - الجلسات واجتماعات المائدة المستديرة

١٠ - افتتحت الاجتماع لوسيا شندك، المديرة العامة للهيئة البيئية الوطنية لبنما، ولاسلو بوربيلي، وزير البيئة والغابات في رومانيا ورئيس الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وبعد الترحيب بالجميع في بنما، أكدت السيدة شندك على أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالنسبة للتنمية المستدامة. كما شددت على أهمية الاجتماع ما بين الدورات في التحضير للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

١١ - وشدد السيد بوربيلي على أن التقدم بشأن موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين المهم يمكن أن يحرز فقط عن طريق شراكة قوية بين الحكومات والكيانات القطاعين الخاص والعام مع إشراك قوي للمجتمع المدني. كما أكد على أهمية هذا الاجتماع في المساعدة على استحداث إطار دولي داعم لتشجيع أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وهو ما قد يكون كذلك مساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢.

١٢ - وتلا الافتتاح عرض لأهداف اجتماع ما بين الدورات وخارطة الطريق للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة قدمهما، مدير شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأكد خاصة على التحدي الذي يواجه الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة لتلافي التجزؤ في جدول أعمال اللجنة وتعميم مراعاة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الوكالات الحكومية والهيئات الإقليمية والدولية.

١٣ - وتحدثت مديرة شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن إنجازات ودروس عملية مراكش وصلتها بوضع الإطار العشري للبرامج من أجل المفاوضات أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

١٤ - وتلا ذلك بيان أدلى به رئيس اللجنة الذي قدم آراءه حول العناصر التي يعتقد أنه يجب أخذها في الحسبان عند تصميم إطار عشري للبرامج. والرؤية المتعلقة بالإطار العشري للبرامج ينبغي أن يرتئيها كل أصحاب المصلحة وأن تعكس مستوى طموحهم وتطلعهم في السعي إلى تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتنفيذ برامجهما. ومن الضروري التوصل إلى فهم مشترك للوظائف الرئيسية للإطار العشري للبرامج والهيكل المؤسسي الذي يمكنه القيام بهذه الوظائف على أفضل وجه، مما يتيح جمع وتبادل الخبرات والتقدم وكذلك المعارف المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وأثناء القيام بذلك، يتعين تحديد غايات وأهداف مشتركة عن طريق استخدام منتديات ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين الموجودة والربط وخلق التآزر بينها بواسطة هيكل مؤسسي فعال وكفء.

١٥ - واختُتمت الجلسة الافتتاحية بمناقشة عامة لأهداف وغايات الإطار العشري. وتلتها الجلسة الأولى التي ترأسها ممثلا ألمانيا والمكسيك، والتي نوقشت فيها الغايات والوظائف الرئيسية للإطار المحتمل وكذلك عناصره الأساسية. ومن أجل تسهيل المناقشات أثناء اجتماعات المائدة المستديرة التالية، قامت موظفة من شعبة التنمية المستدامة بتقديم عرض حول تحديد الوظائف المحتملة للإطار. وعقب المناقشات خلال اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة، عرض المقررون الآراء المعبر عنها أثناء تلك الاجتماعات على الجلسة العامة.

١٦ - وركزت الجلسة الثانية التي ترأسها ممثلا غواتيمالا والولايات المتحدة على الهيكل المحتمل للإطار، وتمت فيها مناقشة عناصره وآلياته الرئيسية، واتخذت نفس شكل الجلسة الأولى. وسبق اجتماعات المائدة المستديرة عرض للدروس المستخلصة من مقارنة نماذج من أجل الإطار قدمه رئيس فرع التحليل والشبكات في مجال السياسات العامة في شعبة التنمية المستدامة ونائبة مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعقب مناقشات المائدة المستديرة، عرض المقررون الآراء المعبر عنها أثناء تلك الاجتماعات الأربعة على الجلسة العامة.

١٧ - واختتم اليوم الأول ببيان لوكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تلاه مدير شعبة التنمية المستدامة. وركز البيان على الاستهلاك والإنتاج المستدامين والمرحلة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠). وأكد وكيل الأمين العام، في البيان،

على أن الغاية من المؤتمر هي ضمان الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية المستدامة؛ وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في التنفيذ؛ ومجابهة التحديات الجديدة والناشئة؛ أما مجالات التركيز المواضيعي فستشمل الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ووضع إطار مؤسسي للتنمية المستدامة. وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين مرتبطة في جوهرها بهذه الغايات والمواضيع. وجرى التأكيد أيضا على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يمسان كل القطاعات الاقتصادية، لذلك، فإن وجدول الأعمال سيهم كل الوكالات الحكومية، وليس فقط وزارات البيئة. ويمكن للإطار العشري للبرامج، إن هو اعتُمد وتُرجم إلى مبادرات وتدابير محددة، أن يصبح محركا مهما لدعم تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبإمكانه تشجيع التقدم السريع نحو تحقيق ظروف عيش كريمة لكل البشر مع الحد في نفس الوقت بقدير كبير من الآثار البيئية للاستهلاك والإنتاج. وسوف يكون لبنة مهمة لاتفاق دولي طموح في المؤتمر.

١٨ - وترأس الجلسة الثالثة ممثلا إيطاليا ومالي، وتركزت المناقشة على المجالات البرنامجية الرئيسية ومعايير وضع برامج من أجل الإطار. وقبل بدء مناقشات المائدة المستديرة، قدم رئيس فرع الاستهلاك والإنتاج المستدامين التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة عرضا حول المبادئ التوجيهية والمعايير المحتملة لانتقاء ووضع البرامج بناء على الأولويات والبرامج الإقليمية المعروضة من طرف مختلف أصحاب المصلحة والدول الأعضاء استجابة لطلب تقديم البرامج الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعقب مناقشات المائدة المستديرة، عرض المقررون الآراء المعبر عنها أثناء اجتماعات المائدة المستديرة الأربعة على الجلسة العامة.

١٩ - وترأس الجلسة الرابعة، ممثلا إندونيسيا والجمهورية التشيكية. وتمحورت المناقشة حول الدعم ووسائل التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتمت دعوة وكالات وبرامج الأمم المتحدة لتبيان كيفية إسهامها في الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكذلك الطريقة التي يمكن بها للإطار أن يساعدها على تحقيق ذلك الهدف بطريقة أفضل. وأعقبت العروض مناقشات فيما بين الدول الأعضاء.

٢٠ - وترأس الجلسة الختامية نائب رئيس الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة (أستراليا). وفي الملاحظات الختامية، عرضت السيدة شندك عناصر من موجز الرئيس الذي وزع كمسودة على كل المشاركين. وفي ذلك الموجز، تحدث الرئيس عن سبيل المضي قدما، مؤكدا بشكل خاص على الحاجة للعمل على إنجاز إطار عشري يمثل أعلى قاسم مشترك. وأكد على أن هناك، فيما يبدو، توافقا ناشئا حول وظائف إطار عشري، وهيكله المؤسسي

المنسَق، ومعايير وضع البرامج. واختتم قوله بالإعراب عن تأكده من أن الدورة التاسعة عشرة ستكون قادرة على تحقيق تقدم بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ثالثا – موجز رئيس اللجنة للجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة

٢١ – هذا موجز للاقتراحات والأفكار والشواغل الرئيسية المعبر عنها أثناء المناقشات في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة. ويتبع الملخص الترتيب المذكور أعلاه، ويسلط الضوء على مجالات الالتقاء الواسع للرؤى، و المجالات التي سيبدو فيها أن العديد أو الكثير من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين يتفقون، والمجالات التي ليس فيها تقارب واضح للرؤى وتحتاج إلى المزيد من الحوار.

الجلسة الافتتاحية: تحديد السياق

٢٢ – كان هناك اتفاق عام للمشاركين على الحاجة لإطار عشري للبرامج ووجوب الاتفاق بشأنه أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة. ولاحظ المتكلمون أن الأزمات المتعددة الأخيرة كانت بمثابة تذكير صارخ بالضرورة الملحة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج عما هي عليه حاليا. وأكد العديد على ضرورة أن تكون الإرادة السياسية طموحة وذات منحى عملي في إطلاق إطار يُمكن بعد عقد من الزمن القول بصدق أنه ساهم بطريقة مفيدة في تحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج في كل البلدان.

٢٣ – إن خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين واردة في إعلان ومبادئ ريو، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. والاستهلاك والإنتاج المستدامان مسألة شاملة وتم تناولها على هذا الأساس في لجنة التنمية المستدامة منذ دورتها الحادية عشرة بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، التي أصدرت التكليف بوضع إطار عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٢٤ – وتم التأكيد على أنه من المهم للغاية أن يكون الإطار قادرا على معالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن ومندمج وأن يكون مدعوما بقاعدة علمية متناسقة وجديرة بالثقة ومعترف بها عالميا. وتم التأكيد على أهمية بناء الإطار العشري للبرامج من القاعدة إلى القمة لضمان أن تكون له المرونة الكافية لتلبية الاحتياجات والأولويات المتنوعة لمختلف البلدان، المتقدمة منها والنامية وذات الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، وكذلك أن تكون له القدرة على كفالة إمكانية إدخال البرامج المستقبلية بسهولة في الإطار. وفي هذا الصدد، كان هناك اعتراف واسع من المتكلمين بالحاجة للبناء على إنجازات عملية مراكش، التي ذكرت كمثال جيد على استيعاب الاحتياجات الإقليمية والوطنية وتحديد الثغرات

في التنفيذ. كما ذُكر أن الإطار العشري للبرامج يمكن أن يبنى على الترتيبات المؤسسية الموجودة.

٢٥ - وجاء في اقتراح أنه حان الوقت للانتقال من مجرد الدعوة إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى القيام فعلا بوضع إطار ناجع من أجل دعم تعميم مراعاة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كل مجالات صنع القرار، الخاصة منها والعامة.

هدف الإطار وغاياته

٢٦ - كان هناك تلاق واسع للآراء على أن الإطار يجب أن تكون له أهداف طموحة. إذ أكدت بلدان عديدة على الحاجة في الدورة التاسعة عشرة لتشكيل وإطلاق إطار عشري للبرامج طموح وقابل للتنفيذ من أجل دعم المبادرات الإقليمية والوطنية لتسريع التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل حدود طاقة استيعاب النظم الإيكولوجية.

٢٧ - وأكد المشاركون على أهمية رؤية عالمية موحدة وأهداف مشتركة كقاعدة للإطار، لكن اختلفت الآراء حول طبيعة الرؤية. ففي حين رأى بعض المشاركين أن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ توفر رؤية وأهدافا وأن هذه الأخيرة يمكن إعادة التأكيد عليها عوض إمضاء الوقت في التفاوض بشأن رؤية جديدة، ارتأى آخرون أن أهداف الإطار يجب أن تكون أكثر قابلية للإعمال من تلك المتضمنة في خطة جوهانسبورغ للتنفيذ.

٢٨ - واتفق كثيرون على أن الأهداف التطلعية مهمة، لكن كان هناك اتفاق أقل حول إذا ما كانت الأهداف المعينة والمحددة كميا مفيدة نظرا للتباين الكبير في مستويات التنمية والأولويات بين البلدان. واقترحت عدة بلدان تكييف الأهداف العامة بحسب المناطق. وأيد عدد من المشاركين اتباع نهج متمايز إزاء تحديد الأهداف والغايات، استنادا إلى الخبرة والقدرات في بلدان مختلفة، وهو ما يشبه نهجا من القاعدة إلى القمة.

٢٩ - واقتُرح أن يضع الإطار التوكيد الأولي على اغتنام فرص النجاح للكل، كالتحسينات المتعلقة بكفاءة استعمال الطاقة، والتي لها منافع اقتصادية واجتماعية و/أو بيئية متعددة.

٣٠ - وأصر بعض المشاركين على أن المشاركة في الإطار يجب أن ينظر إليها على أنها طوعية.

٣١ - واقترح بعض المشاركين أن يمثل الإطار خطوة أولية على طريق طويلة، وهو ما قد يؤدي إلى إبرام اتفاقات مستقبلية طموحة، من قبيل إطار ملزم قانوناً.

الجلسة ١

وظائف الإطار

٣٢ - كان هناك قبول واسع للوظائف المدرجة في ورقة المعلومات الأساسية الأولى، وهي: (أ) الالتزام بأهداف ورؤية عالمية مشتركة؛ (ب) تبادل المعارف وإقامة شبكات التواصل؛ (ج) أطر العمل المؤاتية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمار؛ (د) التعاون التقني؛ (هـ) التآزر؛ (و) زيادة الوعي والتثقيف وتعبئة المجتمع المدني.

٣٣ - وأكد كثير من المشاركين على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل المراحل وتعميم مراعاة مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في كل الوزارات وعمليات وضع السياسات العامة. ومن بين الاقتراحات التي تكررت أكثر من غيرها بشأن الوظائف الإضافية للإطار، ورد ذكر التعاون المالي وبناء القدرات، من أجل تكملة التعاون التقني، ودعم الابتكار.

٣٤ - وتكرر التأكيد أن الإطار ينبغي أن تكون له وظيفة مهمة كمركز تبادل معلومات. كما اعتُبرت إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص هامة بشكل خاص كوسيلة لإشراك قطاع الأعمال في الإطار. وسجل البعض أهمية زيادة الاستثمار في البنى التحتية من أجل دعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ليس فقط عن طريق إشراك القطاع الخاص، بل كذلك عبر إشراك المؤسسات المالية الدولية.

٣٥ - وأكد عدد من المشاركين على أهمية إشراك النظام التعليمي والأوساط العلمية في الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ببناء قاعدة علمية قوية للسياسات وإعطاء الشباب المعارف والمهارات كي يصيروا كبارا عالمين بأمور الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتم التشديد كذلك على الحاجة لدعم مشاركة علماء من بلدان نامية في شبكات البحوث.

٣٦ - وذكر كثير من المشاركين دور وسائط الإعلام في التوعية والتأثير على الرأي العام، الذي يمكن بدوره أن يؤثر في صنع السياسات وفي قوة الالتزام السياسي بتشجيع وتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي تكنولوجيات تمكينية مهمة، وتم تسليط الضوء على الإعلام الفعال بماهية الاستهلاك والإنتاج المستدامين وسبب أهميتهما بالنسبة لكل البلدان كوظيفة مهمة للإطار العشري للبرامج.

٣٧ - وثمة حاجة للمزيد من المناقشة حول المؤشرات ورصد التقدم المحرز حيث تم التعبير عن آراء متنوعة. واقتُرح أنه في حالة إدخال هذا الرصد كوظيفة من وظائف الإطار، ينبغي أن يطبق ليس فقط على التدابير الإقليمية والوطنية، ولكن كذلك على الدعم الدولي. ويجب

كذلك أن يكيف مع مستوى التنمية. ولوحظ أن الآليات الوطنية للرصد والاستعراض ستحتاج للتعزيز في كثير من البلدان النامية.

٣٨ - وأبرز عدد من المشاركين الحاجة لتفهم كيفية ارتباط الإطار ووظائفه بالعمليات والمفاوضات الدولية الأخرى مثل عمليات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيُعقد في عام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠) ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل تفادي التكرار وأوجه التضارب، وكذلك بغية إيجاد مجالات التآزر حيثما أمكن.

٣٩ - ولفتت بلدان كثيرة الانتباه إلى التحديات والأولويات الخاصة لأقل البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يتعلق بتنفيذ نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ إذ ينبغي للإطار أن يتطرق إلى كون المشكل بالنسبة للفقراء في البلدان النامية يظل يتمثل في نقص الاستهلاك. وفي هذا الصدد، أشار مشارك إلى وجود تأكيد على الاكتفاء أكثر من الكفاءة في الاستهلاك.

الجلسة ٢

الهيكل المؤسسي

٤٠ - كانت هناك مناقشة غنية حول الدروس والعناصر الممكنة التي يمكن أن تستخلص من النماذج الستة المستعرضة في ورقة المعلومات الأساسية الأولى (عملية مراكش، والأهداف الإنمائية للألفية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، والتحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات من قبيل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات) وكذلك بعض النماذج الأخرى التي لم يتم استعراضها (مثلا مشاريع وحدة العمل في الأمم المتحدة في ثمانية بلدان رائدة). وكان هناك إجماع واسع النطاق على أن النماذج الستة توفر قاعدة جيدة لبدء المناقشات؛ لكن بعض المشاركين أشاروا إلى أنهم يجدون صعوبة في استخلاص الدروس لأن بعض النماذج صُمم لخدمة وظائف مختلفة جدا.

جدوى النماذج

٤١ - أيدت عدة بلدان اعتماد هيكل للإطار مشابه لنموذج النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بما فيه خصائصه الثلاث الرئيسية وهي الإعلان السياسي والسياسة

العالمية والبرامج. كما أشارت تلك البلدان باستحسان إلى أن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يشرك كل أصحاب المصلحة وعلى قدم المساواة.

٤٢ - وذُكر أنه لدى تقييم فعالية نموذج ما، من المهم تقييم فعاليته من حيث التكلفة. وحسب أحد التقييمات مثلا، فالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية كثير المتطلبات من ناحية الإدارة وباهظ نسبيا. واقترح بعض المشاركين أن صيغة مختزلة للنهج الاستراتيجي قد تكون أكثر فعالية.

٤٣ - وذكرت بعض الدول الدروس الإيجابية المستخلصة من عملية مراكش واعتبرت أن نموذج الأهداف الإنمائية للألفية يبدو مفرطا في طابعه العام وأن نموذج التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين مغال في الخصوصية وأن نماذج شبكة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، والتي هي ربما مناسِبة للتنسيق بين الوكالات لكن غير مواتية لتسهيل إشراك فئات عريضة من أصحاب المصلحة.

٤٤ - ولاحظ مشارك أن مستوى طموح الإطار سيؤثر على اختيار نموذج يُحتذى، إذ أن نموذج عملية مراكش أكثر طواعية من النماذج الأخرى المستعرضة. ومن جهة أخرى، فإن الطابع غير الرسمي يستتبع المرونة. وبصفة عامة، يبدو أن هناك بداية لاتفاق على وضع صيغة مختزلة للنهج الاستراتيجي أو صيغة رسمية أكثر لعملية مراكش.

المرونة

٤٥ - أكد عدد من المشاركين ضرورة أن يكون الإطار مرنا لضمان إمكانية إضافة برامج كلما ظهرت الحاجة لذلك (مثلا سلسلة الإمداد الخاصة بالزراعة)، ومعالجة المشاكل الناشئة ومراعاة الخصوصيات الإقليمية والوطنية. وتمت الإشارة بشكل خاص إلى طرق إشراك مختلف أصحاب المصلحة وضمان مشاركة متوازنة للقطاعين العام والخاص.

٤٦ - وأكد بعض المشاركين على أن الشكل يتبع الوظيفة مشيرين إلى أن العناصر الرئيسية للإطار لا يمكن تحديدها قبل أن تتفق الدول الأعضاء رسميا على الوظائف التي سيتم القيام بها.

التعميم على الصعيدين الوطني والإقليمي

٤٧ - تم التأكيد على أهمية المراكز الإقليمية والوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين. واتفقت الأغلبية على أن جهات التنسيق يجب أن تستخدم كجسور بين المستويات المختلفة كما تم التأكيد كذلك على أنه ينبغي لها أن تشرك ليس فقط الحكومات، بل كذلك الجهات

المعنية الأخرى. واقترح البعض أن تقوم جهات التنسيق الوطنية والإقليمية برفع تقارير بصورة منتظمة إلى أمانة دولية مكلفة باستعراض التقدم.

٤٨ - والملكية السياسية الرفيعة المستوى لخطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين هي تحد ينبغي رفعه في العديد من البلدان، لكن ربما بالخصوص في البلدان النامية التي تواجه تحديات متعددة أخرى متعلقة بالتنمية المستدامة. ويعد النهج الاستراتيجي والأهداف الإنمائية للألفية نموذجين قد ضمنا الالتزام السياسي الرفيع المستوى.

٤٩ - وتبقى مسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في معظم البلدان محصورة عموما في وزارات البيئة، لكن توجد بعض الأمثلة للمجالات التي تم فيها إدراج هذه المسألة في الأنشطة الرئيسية لأجهزة أخرى، بما في ذلك وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من البلدان في هذه الجهود ووضع مبادئ توجيهية لهذا الغرض. وهذا مجال يمكن فيه للإطار أن ييسِّر تبادل الخبرات.

٥٠ - ووصف مشارك تجربة ناجحة للتنسيق دون الإقليمي فيما بين وزارات البيئة في أمريكا الوسطى. إذ وضعت مشاريع إقليمية وتعاملت مع مانحين ومصارف إنمائية على نحو منسق، مما ساعد ويساعد على تسهيل جمع الأموال من أجل برنامج العمل.

٥١ - ولوحظ أن بعض تحديات الاستهلاك والإنتاج المستدامين تتطلب نهجا عالميا وأقاليميا شاملا إذ أن العديد من سلاسل الإمداد ذات طبيعة عالمية وأن نهج دورة الحياة للاستهلاك والإنتاج المستدامين سيشمل بالضرورة مناطق متعددة.

٥٢ - ولاحظ كثير من المشاركين أن الإطار الفعال سيتطلب إدراج خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أعمال معظم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، وكذلك في جداول أعمال المؤسسات المالية الدولية، مع مراعاة هياكلها وترتيباتها الإدارية، وكذلك إدراج الخطة في أعمال وكالات التعاون الإنمائي الثنائية.

تبادل المعارف

٥٣ - يمكن لعدد من الهياكل والترتيبات أن يسهل تبادل المعارف على مستويات مختلفة. فعلى المستوى الإقليمي، يمكن لمراكز البحث ومحاور المعرفة أن تكون مفيدة جدا. كما يمكن للتبادل على الصعيد الوطني أن يتم عبر شبكات وطنية وفرق عمل أو أفرقة عاملة مشتركة بين عدة وزارات. ورأى العديد حاجة لتبادل المعارف والخبرات حول السياسات داخل المناطق وفيما بينها.

٥٤ - وذكر مشارك تجربة عملية مراكش التي تمت فيها إقامة شبكات لتبادل المعارف على كل المستويات كعملية طوعية. وأشار آخر إلى أن نموذج النهج الاستراتيجي مناسب جدا، إذ تكون جهات التنسيق الوطنية، بمن فيها المسؤولون الحكوميون وأصحاب المصلحة الآخرون، مترابطة في شبكات ولها هيكل رسمي أكثر يعطي التزاما أقوى ببلوغ الأهداف.

إشراك أصحاب المصلحة

٥٥ - ذُكر عدد من الخيارات من أجل إشراك القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والاتفاقات الطوعية مع الحكومة بشأن الإنتاج الأنظف؛ وإعطاء الحوافز المناسبة لإشراك القطاع الخاص؛ وجعل الاستهلاك والإنتاج المستدامين ممارسات أساسية في الأعمال التجارية.

٥٦ - ولكل أصحاب المصلحة دور يلعبونه في الاستهلاك والإنتاج المستدامين وستتنوع طرق إشراكهم. وللحكومات دور استراتيجي تلعبه، أولا بوصفها الجهات التي ستبت في مسألة الإطار أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة وكذلك بوصفها صاحبة صلاحية استحداث القوانين والأنظمة التي يمكنها تيسير التنفيذ، مثلا عن طريق تغيير ممارسات الإنتاج وسلوك المستهلك.

التمويل

٥٧ - أكد العديد من الدول الأعضاء ومشاركون آخرون على أهمية الموارد المالية المضمونة من أجل تنفيذ الإطار.

٥٨ - والتمويل مجال لا تزال الدول الأعضاء تبدو فيه على الأحرى متباعدة جدا. فالأغلبية اعترفت بأنه ستكون هناك آثار مالية مرتبطة بتنفيذ الإطار وأنه يجب تقييم هذه الأخيرة قدر الإمكان. فيما أشار العديد من البلدان إلى الحاجة إلى موارد جديدة وإضافية. وأشار العديد من الوفود إلى دعمه لصندوق استئماني خاص بالاستهلاك والإنتاج المستدامين شبيه ببرنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي، يمكنه أن يساعد على تركيز دعم المانحين في إطار عملية مضمونة وشفافة أكثر.

٥٩ - لكن العديد من البلدان أيدت زيادة كفاءة الاستخدام والاستفادة من الموارد الموجودة. وعوض الالتزام المسبق بتقديم الأموال، اقتُرح أن يتم البحث عن التمويل لبرامج محددة حالما توضع هذه الأخيرة ويُتفق بشأنها. وقال البعض إن التمويل سيكون متوفرا إذا كانت القيمة المضافة لأثر الإطار واضحة. ولاحظ مشارك أن الموارد يجب ألا تقتصر على الأموال فقط، بل أن تشمل كذلك الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا.

٦٠ - وأكد بعض المشاركين على الحاجة للنظر في مصادر تمويل جديدة ومبتكرة من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك استخدام مصادر التمويل المتعلقة بالمناخ وتعبئة التمويل من القطاع الخاص، مثلا عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واقترح مشارك أنه إذا أريد لعملية تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين أن تكتسب قوة فإنه قد يتوقع من وزارات الاقتصاد والوزارات التنفيذية، بالإضافة إلى وزارة البيئة، أن تخصص جزءا صغيرا من ميزانياتها للعمل المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٦١ - وأيد الكثير من المشاركين إدماج تمويل الاستهلاك والإنتاج المستدامين على نحو أوفى في التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية. بيد أنه، تم التأكيد على أن هذا، سيتطلب الاستجابة للأولويات الوطنية في البلدان النامية.

التنسيق ودور الأمانة

٦٢ - قالت دول أعضاء كثيرة إنها تؤيد هيكلا تنظيميا فعالا من شأنه تسهيل التبادل التقني والتنسيق واستعراض تنفيذ الإطار بصورة منتظمة، باستعمال هياكل الأمم المتحدة الموجودة، مما سيؤدي إلى تشجيع التعاون بين الوكالات وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين. وكان هناك تفضيل قوي للاعتماد على المؤسسات الموجودة من أجل تنفيذ الإطار، مع خلق ترابط وتنسيق أكبر فيما بينها. لذلك، اتفق العديد من الدول على أن وجود مؤسسة تنسيق رائدة قد يكون مفيدا.

٦٣ - وأيد عدد من المشاركين إنشاء أمانة مكرسة للإطار. وأشار بعض المشاركين إلى منظمة أو منظمتين. وأشار آخرون إلى أن المساءلة ستتعزز إذا أشرفت وكالة واحدة على العملية، وأيدوا إنشاء أمانة واحدة، داخل مؤسسة موجودة بناء على مزيتها النسبية المثبتة، من أجل القيام بمهمة تنسيقية. وبالرغم من ذلك، أكدوا على الحاجة للتنسيق مع كل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي يمكن لأية واحدة منها قيادة برامج في مجالات تخصصها.

٦٤ - وميز بعض المشاركين بين وظيفة التنسيق ووظيفة الأمانة، ولاحظ أحدهم أنه في حالة النهج الاستراتيجي، يضع مجلس إدارته التوجه الاستراتيجي وينسق في ما بين الأعضاء، فيما تعمل الأمانة على تنفيذ قراراته.

الجلسة ٣

معايير اختيار البرامج ومبادءه التوجيهية

٦٥ - كان هناك اتفاق واسع على أن المعايير المذكورة في ورقة المعلومات الأساسية الثانية لاختيار البرامج تشكل قاعدة حسنة للنقاش أثناء الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي. وتم التأكيد على أن البرامج يجب أن تساهم في التقدم في إدماج الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة. وعليها أن تدفع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى الأمام، بوسائل شتى منها تشجيع الاستخدام الفعال والمستدام للموارد داخل حدود طاقة الاستيعاب الممكنة للنظم الإيكولوجية؛ وأن تشجع الابتكار والتجديد؛ وأن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع الاحتياجات والأولويات والقدرات الوطنية والإقليمية المختلفة.

المعايير

٦٦ - كان هناك اقتراح بأن تكون البرامج مواضيعية تغطي مجالات واسعة. ويمكن لبرامج شاملة مثل هذه أن تدعم المبادرات المواضيعية المتعددة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وما أنجزته عملية مراكش بشأن المشتريات العامة المستدامة مثال على نهج مرن وشامل، فقد استحدثت فرقة عمل مراكش أدوات تم تجريبها وتكييفها حسب احتياجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٦٧ - واقترح البعض أن تكون البرامج عالمية من حيث التركيز، فيما شدد العديد على أنها يجب أن تكون قابلة للتطبيق في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأن تكون لها المرونة المناسبة للتكيف مع الاحتياجات والأولويات والقدرات المختلفة. ولهذه الغاية، بالإمكان أن توجد معايير من أجل برامج عالمية، بحيث تدعم المبادرات الإقليمية والوطنية والمحلية.

٦٨ - واقتُرح أن تغطي البرامج مجالات لم تتناولها السياسات الدولية، وأن تشجع التآزر وأن تتفادى التكرار. وكان هناك اتفاق واسع على أن البرامج يجب أن تعالج الثغرات في المبادرات الموجودة، وسيق مثال سلاسل الإمداد بالأغذية الزراعية.

٦٩ - إن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في البرامج، انطلاقا من وضع المفهوم إلى التنفيذ والرصد، مهمة لكي يتولوا زمام الأمور؛ وقد أحس البعض أنها ينبغي أن تكون معيارا. وتم التأكيد على أهمية إشراك قطاع الأعمال، بوسائل منها المسؤولية الاجتماعية للشركات وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة.

٧٠ - واتفق العديد من المشاركين على ضرورة أن تتبع البرامج نهج دورة الحياة، ولكن كذلك على أنه ليس بإمكان كل برنامج أو من واجبه تناول جميع مراحل دورة الحياة.

وأشار مشارك واحد على الأقل إلى أن البرامج ينبغي أن تستعمل ''مزيجا من الوسائل'' من أجل إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٧١ - وشملت المعايير المقترحة الأخرى ما يلي: حشد الموارد من مصادر مختلفة، وضمان الشفافية، وتفادي الحمائية المراعية للبيئة، ومنح الحوافز، والصفة الطوعية، وامتلاك قاعدة علمية قوية، وتوفر نسبة إيجابية من الفائدة إلى التكلفة وتحقيق تغيير ملموس في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وسيستلزم هذا الأخير مؤشرات من أجل تقييم الاستهلاك بطريقة مختلفة، أقل أو أفضل.

٧٢ - وارتأى الكثير من المشاركين أن المعايير ينبغي أن تكون مبنية على التجربة السابقة للنماذج المستعرضة والأخرى التي لم يتم استعراضها مثل استراتيجيات الحد من الفقر والمبادرة التجريبية لوحدة الأداء، والإطار العشري الأفريقي للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

العناصر

٧٣ - أشار البعض إلى أنه من المهم التمييز، في مرفق ورقة المعلومات الأساسية الثانية المعممة لغرض الاجتماع، بين البرامج (الهيكل العالمي) والمبادرات المحلية والإقليمية، والتي يمكن دعم الكثير منها ببرنامج واحد.

٧٤ - وكان هناك أيضا بعض التأييد للفكرة القائلة بأن البرامج تحتاج مؤشرا وعنصر رصد، احتمالا عن طريق استعمال مجموعة دنيا من المؤشرات الموحدة على الأقل. وستكون هناك حاجة لتحديد أوضح لكيفية التطبيق العملي لهذه الفكرة. وحذر مشارك من أن الجهود المبذولة في الماضي من أجل الاتفاق على مؤشرات كانت تتقدم ببطء شديد.

المجالات

٧٥ - أشار كثير من المشاركين إلى أن عملية مراكش قد حددت أولويات إقليمية في ما يتصل بالاستهلاك والإنتاج المستدامين بناء على العمليات التي تمت في كل إقليم على حدة وأن هذه الأولويات قد اهتدى بها تقديم العديد من البرامج المذكورة في المرفق. وطورت مبادرات ووكالات أخرى قدرة وأعدت دروسا يمكن التوسع فيها.

٧٦ - وتمثل اقتراح آخر في جمع البرامج في أصناف موجهة نحو الإنتاج، ونحو المنتَج، ونحو الاستهلاك وشاملة، ولكن تم الإعراب عن تفضيل الاحتفاظ بمنظور دورة الحياة. وكان هناك اقتراح آخر تمثل في التركيز على عدد من المجالات البرنامجية الواسعة (الشاملة) يتراوح بين ٥ و ١٠، يتم تحديد غايات وأهداف واضحة لها.

٧٧ - وكما في حالة النهج الاستراتيجي، لوحظ أنه ليس من الضروري الاتفاق على كل البرامج في البداية، طالما أن المعايير متفق عليها. فالإطار يتعين أن يكون مرنا بالشكل الكافي من أجل استيعاب البرامج الجديدة. لكن البرامج الملموسة منذ البداية كفيلة باجتذاب التمويل على نحو أيسر. فالاتحاد الأوروبي مثلا أشار إلى أنه بصدد التفكير مليا بتوسيع برنامج تحقيق التحول إلى أنماط التنمية المستدامة في آسيا ليشمل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، لكن ذلك يحتاج لبرامج ملموسة تكون فيها القيمة لقاء المال واضحة.

٧٨ - وتم تحديد النفايات الإلكترونية والإدارة المتكاملة للنفايات والزراعة والأغذية المستدامة (بما في ذلك الأسمدة) كمجالات بها ثغرات يمكن أن تركز عليها البرامج. وتم التأكيد على أن المعايير مهمة من أجل تفادي وضع لائحة طويلة من البرامج. وتساءل بعض المشاركين عما إذا كان يجب إدخال المسائل المناقشة في المنتديات الأخرى، كانبعاث الكربون والوسم البيئي، في الإطار.

٧٩ - وينبغي أثناء تحديد البرامج البناء على نجاحات عملية مراكش وكذلك المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى. واقترح بعض المشاركين أنه في غياب إطار وطني بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لا يمكن إحراز الكثير من التقدم. واقتُرح أن يكون الجدول ٣ من ورقة المعلومات الأساسية الثانية بمثابة خارطة تسترشد بها البلدان في تفكيرها بشأن إطار للاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيد الوطني وفي اختيارها للبرامج الطوعية. ومن الأرجح أن يتم انتقاء البرامج الجيدة واقتباسها من التجارب السابقة.

الجلسة ٤

الدعم الدولي ووسائل التنفيذ من أجل الإنجاز على الصعيدين الوطني والإقليمي

٨٠ - الشمولية والتكامل وامتلاك الموارد الكافية هي العناصر المهمة في الإطار الناجح.

٨١ - وتولي البلدان النامية أهمية كبيرة جدا لضمان كفاية الموارد للتنفيذ الفعال للإطار، بما في ذلك وضع برامج وطنية فعالة للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وشدد العديد على وجوب إعطاء أهمية كافية لتعبئة موارد جديدة.

٨٢ - وأكد معظم البلدان المتقدمة النمو على زيادة كفاءة استعمال الموارد الموجودة وتعزيزها ومواءمتها لتلبية الأولويات الجديدة كالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وذُكر أن بعض المانحين يعملون على مواءمة أولوياتهم من أجل توفير دعم أكبر للاستهلاك والإنتاج المستدامين، لكن هذا الأمر يجب أن يستجيب للأولويات الوطنية وينبغي للحكومات الوطنية أن تمسك أولا بزمام خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٣ - وينبغي مواصلة النظر في مساهمة المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية.

٨٤ - كما ينبغي اللجوء إلى موارد القطاع الخاص، بما في ذلك الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرات، ومن الضروري جدا توفير الحوافز من أجل إشراك القطاع الخاص إشراكا نشطا في تنفيذ نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٥ - ولوحظ أنه ينبغي عند تصميم برامج لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين تفنيد الفرضية القائلة بأن البلدان المتقدمة النمو ''نظيفة'' والبلدان النامية ''ملوثة'' وبالتالي سوف تتاح للجنوب القدرات ليكون أنظف. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدور قيادي في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، لكن التعلم يمكن أن يحدث من الطرفين. وثمة كذلك مجال كبير للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٦ - وتم عرض عمل اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وعدد من وكالات الأمم المتحدة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٧ - وتنفذ اللجان الإقليمية برامج التنمية المستدامة ذات الأولوية بالنسبة لمناطقها، مما ييسر تبادل الخبرات. ففي منطقة أمريكا اللاتينية، مثلا، يشمل ذلك البرامج المتعلقة بالنقل ذي الانبعاثات الكربونية المنخفضة، والتنمية الحضرية، والمدن المستدامة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسياسات التطور العلمي والتكنولوجي، والسياسات المالية، التي يمكنها أن تدعم تنفيذ الإطار. واللجان الإقليمية متعددة التخصصات من حيث موظفوها والمؤسسات التي تدعمها، إذ تتعدى المجال البيئي. فعلى سبيل المثال، يتم الآن إنشاء مرصد للسياسات من شأنه دعم تبادل المعلومات والخبرات في ما يتصل بمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٨٨ - ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل عن كثب مع الحكومات الوطنية لا سيما في ما يتعلق ببناء القدرات، وكالة الأمم المتحدة الرائدة في كل بلد وله صلة كذلك بعملية تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وللبرنامج الإنمائي حقيبة كبيرة لإدارة الموارد الطبيعية متركزة على الإنتاج الأولي في مجالات تشمل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات والسياحة والمناطق المحمية، والمياه، والطاقة والتكيف مع تغير المناخ. كما أنه يعمل بشكل متزايد مع القطاع الخاص وآليات تنمية الأسواق. ومن بين النهج الرئيسية ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين هناك إدارة سلسلة الإمدادات، وإصدار الشهادات وحقوق انبعاث الكربون والتقييم الاقتصادي لخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية أن تدعم التنفيذ الوطني لخطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، لا سيما بواسطة البرامج الهادفة إلى دعم التنمية المستدامة.

٨٩ - وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا يزال نشطا في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، إذ أن مجلس إدارته أيد مقرره الأول حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك الوقت، ما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم أمانة عملية مراكش بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ عام ٢٠٠٦، يعد الاستهلاك والإنتاج المستدامان واحدة من الأولويات الأساسية الست لبرنامج العمل التي تحدد موضع تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعمل البرنامج مع فاعلين متنوعين بمن فيهم السلطات العامة، والوكالات الدولية، والجمعيات الصناعية والمجتمع المدني من أجل تعميم ودعم وضع وتنفيذ نهج وممارسات وسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين، ١١ برنامجا يمكن إدراجها في الإطار، بناء على الأولويات المحددة من خلال عملية مراكش وكذلك المبادرات والشراكات الموجودة، بما فيها أعمال فرق العمل التابعة لعملية مراكش.

٩٠ - إن برنامج مراكز الإنتاج الأنظف المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي أطلق في عام ١٩٩٤، يشمل الآن ٤٨ مركزا في كل أنحاء العالم. وقد أنتجت هذه المراكز أدوات تقنية ومعدات من أجل تدريب الآلاف من الخبراء الوطنيين في مجال الاستهلاك والإنتاج الأنظف. ونظمت اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية وشبكات مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وكنتيجة لتقييم البرنامج في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تم إطلاق برنامج معني بالإنتاج الأنظف وذي الكفاءة في استخدام الموارد، أعيد توجيه تركيزه. وبالرغم من أن مفهوم الإنتاج الكفء في استخدام الموارد والأنظف قد حدد فرص نجاح للجميع، لم يحدث حتى الآن التنفيذ الواسع النطاق في جميع الصناعات والبلدان. ويسعى البرنامج الجديد إلى توسيع وتقوية شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف ومقدمين آخرين لخدمات الإنتاج الكفء في استخدام الموارد والأنظف، وإلى اغتنام فرص الربح للجميع، وتعميم مراعاة الإنتاج الكفء في استخدام الموارد والأنظف في السياسات الحكومية وتمويل مشاريع الأعمال.

٩١ - واعترف المشاركون بأن عمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما فيها تلك غير الحاضرة في الاجتماع كمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، مشجع؛ لكنهم أشاروا إلى وجود حاجة للمزيد من الجهود من أجل الزيادة في الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتعميمهما.

سبيل المضي قدما

٩٢ - أكد رئيس الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة على الحاجة للعمل من أجل الوصول إلى إطار يمثل أعلى قاسم مشترك. وثمة تلاق ناشئ للآراء حول وظائف الإطار، وحول هيكل مؤسسي منسق، ومعايير من أجل وضع البرامج.

٩٣ - وأثناء الإعداد للاجتماع التحضيري الحكومي الدولي، أشار الرئيس إلى الحاجة لوثيقة معلومات أساسية إضافية تعد بالتشارك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل إعطاء تفاصيل أكثر عن العناصر التي هناك نوع من الاتفاق بشأنها. وتهدف هذه الوثيقة إلى زيادة تيسير المناقشات خلال الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي.

٩٤ - وبالرغم من اعتبار مرفق وثيقة المعلومات الأساسية الثانية حول البرامج والمبادرات مفيدا، اقتُرح أن تتشاور الأمانة العامة أكثر مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين حول البرامج المحتملة للإطار قبل الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وأن تعكس النتائج بالشكل المناسب في مرفق منقح يصير متوفرا كورقة معلومات أساسية للاجتماع.

٩٥ - ولا يزال العديد من الوزارات ومسؤولي الدول الأعضاء غير مطلعين جيدا على مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأشار بعض المشاركين إلى أن على المندوبين أن يقوموا بالتوعية بهذا المفهوم في بلدانهم. ويمكن استعمال موجز الرئيس كقاعدة للمشاورات الإقليمية بغية بناء توافق إقليمي حول العناصر الرئيسية للإطار قبل انعقاد الاجتماع التحضيري.

٩٦ - وأشار الرئيس إلى ضرورة تقديم إحاطة الوفود التي يوجد مقرها بنيويورك عن نتائج الاجتماع المعقود ما بين الدورات قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من عقد الاجتماع التحضيري.